رئيس المكتب الإعلامى لحزب التحرير

دار الإفتاء ما زالت تسير على هوى السلطان

شن شريف زايد رئيس المكتب الإعلامى لحزب التحرير - ولاية مصر - هجوما حادا على دار الإفتاء المصرية، مؤكدا أنها تمارس الدور الذى رسم لها منذ تأسيسها سنة ١٨٩٥، بالسير على هوى الحاكم، خاصة عندما تتعلق الفتوى بأمر سياسى أو له أثر فى الواقع السياسى للنظام الحاكم، حيث لابد أن تخرج الفتوى بشكل يرضى عنها السلطان، ليضفى على سلطانه شرعية زائفة، ولو أدى الأمر لتناقض الفتاوى مع بعضها البعض.

وقال زايد: إن ابرز مثال على ذلك، فتوى دار الإفتاء سنة ١٩٥٦م بعدم جواز الصلح مع يهود المغتصبين لأرض فلسطين ما لم يردوا ما أخذوه واستولوا عليه، وفتوى دار الإفتاء المصرية سنة ١٩٧٩م فى جواز صلح مصر مع يهود، وأن ما يترتب عليها من آثار صحيح.. وقد واصلت دار الإفتاء السير على ذات النهج حيث أصدرت فى الـ ١٠ من يناير الماضى بيانا قالت : إنه لا يلزم من الدعوة إلى الديمقراطية اعتبار حكم الشعب بديلاً عن حكم الله؛ إذ لا تناقض بينهما، وأكدت أن جوهر الديمقراطية التى تُجسد مبادئ الإسلام السياسية فى اختيار الحاكم، وإقرار الشورى والنصيحة والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ومقاومة الجور؛ هى من صميم الإسلام وليست كفرًا أو منكرًا كما يدعى البعض، حيث سبق الإسلام الديمقراطية فى تقرير القواعد التى يقوم عليها جوهر الديمقراطية''.

وتابع: لقد أغفلت الفتوى المعنى الحقيقى للديمقراطية، من حيث إن التشريع فيها للشعب، يحلل ويحرم، يحسن ويقبح. ومن حيث عدم التقيد بالأحكام الشرعية باسم الحريات. بل أكثر من ذلك رأت أنه لا تناقض بين حكم الشعب وحكم الله، فى سابقة لم يقل بها أحد ممن تصدوا للفتوى فى أشد العصور هبوطا. ولأن دار الفتوى تدرك جيدا أن المسلمين لن يقبلوا الديمقراطية بمعناها الحقيقى هذا؛ فقد لجأت إلى التضليل بادعاء أن الديمقراطية هى آلية انتخاب الحاكم، وإقرار الشورى والنصيحة والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ومقاومة الجور، فتراها فى فتواها تلف وتدور مبتعدة عن المعنى الحقيقى الذى وضعه لها أهلها، من كونها تعنى السيادة للشعب يشرع ما يشاء برأى الأغلبية، يحلل ويحرم، يحسن ويقبح، وإلا فليقولوا لنا كيف سيحصل دستورهم الجديد هذا على مشروعيته الزائفة؟ أليس بالتصويت عليه وحصوله على رأى الأغلبية أم أن مشروعيته ستكون من كونه مستنبطا من الكتاب والسنة؟ أليست الديمقراطية تعنى أن الفرد (حرّ) فى تصرفاته يفعل ما يشاء، يشرب خمراً، يزنى، يرتد، يشتم المقدسات ويسبها، تحت مسمى الديمقراطية وحرياتها؟

هذه هى الديمقراطية، وهذا واقعها ومدلولها وحقيقتها، فكيف لمسلم يؤمن بالإسلام أن يتجرأ على القول بأن الديمقراطية تجوز، أو أنها من الإسلام؟

وأضاف زايد: أما موضوع اختيار الأمة للحاكم، فهو أمر منصوص عليه فى الإسلام ولسنا فى حاجة لديمقراطيتهم المزعومة تلك. فالسيادة فى الإسلام للشرع، ولكن البيعة من الناس للخليفة شرط أساسي ليصبح خليفةً. وقد كان انتخاب الخليفة يمارَس فى الإسلام فى الوقت الذى كان العالم يعيش فى ظلام الديكتاتورية وطغيان الملوك. والمتتبع لكيفية اختيار الخلفاء الراشدين: أبى بكر وعمر وعثمان وعلى، رضى الله عنهم، يرى بكل وضوح كيف كانت تتم لهم بيعة أهل الحل والعقد وممثلى المسلمين؛ حتى يصبح الواحد منهم خليفةً تجب له الطاعة على المسلمين. لقد دار عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه الذى وكّل بمعرفة رأى ممثلى المسلمين (وهم أهل المدينة)، دار عليهم يسأل هذا وذاك، ويمر على هذا البيت وذاك، ويسأل الرجال والنساء ليرى من يختارون من المرشحين للخلافة، إلى أن استقر رأى الناس فى نهاية الأمر على عثمان وتمت بيعته.

وقال زايد: نحن فى حزب التحرير نقول إن الديمقراطية نظام كفر، ليس لأنها تقول بانتخاب الحاكم، فليس هذا هو الموضوع الأساسي، بل لأن الأمر الأساسي فى الديمقراطية هو جعل التشريع للبشر وليس لله رب العالمين، والله سبحانه يقول: «إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ» (يوسف:٤٠)، ويقول كذلك سبحانه وتعالى: ?فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِى أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا، (النِّسَاء:٦٥) والأدلة متضافرة مشهورة على كون التشريع لله وحده.

هذا بالإضافة إلى ما تقرره الديمقراطية من حريات شخصية، يفعل الرجل والمرأة ما يشاءون دونما وازع من حلال أو حرام، وكذلك الحريات الدينية من ردة وتبديل دين دونما قيد، ثم حرية الملكية التى يستغل القوى فيها الضعيف بشتى الوسائل فيزداد الغنى غنىً والفقير فقراً، وكذلك حرية الرأى، ليس فى قول الحق، بل إنها ضد مقدسات الأمة، حتى إنهم يعتبرون الذين يتطاولون على الإسلام تحت مسمى حرية الرأى، يعتبرونهم من جهابذة الرأى الذين يغدقون عليهم الجوائز.

وبرغم أن الفتوى شددت على أن الإسلام منهج واضح يمكن تطبيقه فى كل عصر؛ حيث تمكن المسلمون الأوائل من تطبيقه فى العصور الأولى للإسلام مع بساطة المجتمعات وقلة وظائف الدولة، كما تمكن المسلمون من تطبيقه مع تعقد المجتمعات وزيادة وظائف الدولة، إلا أنها لم تَدْعُ بشكل واضح لتطبيقه فى هذا العصر ونبذ الديمقراطية لأنها من عند غير الله، حتى لو توافقت فى بعض جزئياتها مع الإسلام.

ثورة ٢٥ يناير

وكان شريف زايد رئيس المكتب الإعلامى لحزب التحرير قد شن هجوما على الاحتفال بذكرى ثورة ٢٥ يناير مؤكدا أن ثورة ٢٥ يناير أسقطت رأس النظام، ولكنها أبقت على أياديه وأرجله وعيونه وآذانه، وقال زايد: إن ثورة ٢٥ يناير لم تكن تمتلك مشروعا حقيقيا للتغيير، وأنتجت نظاما فاشلا صنع دستورا لا يختلف عن دستور ٧١ وأوهم الناس أنه دستورٌ إسلامىٌ، وترك أمريكا تتدخل فى كل كبيرة وصغيرة من شئون البلاد، ورهن البلاد والعباد لأمريكا وصندوق نقدها الدولى، وظلت دولة يهود آمنة واتفاقية كامب ديفيد محترمة.. لكن يكفى هذه الثورة أنها كسرت حاجز الخوف الذى ألجم الناس لعقود طويلة، ولن تستطيع سلطة الانقلاب أن ترهب أبناء الأمة التواقين للتغيير الحقيقى الذى لن يكون إلا على أساس الإسلام. فقد عزمت الأمة أمرها وهى تتطلع لليوم الذى يصل فيه الإسلام للحكم - وليس الإسلاميين - ويعلنها المخلصون فى هذه الأمة خلافةً على منهاج النبوة، دستورها مستنبط من كتاب الله وسنة رسوله، يقودها خليفة تقىٌ نقىٌ ليقتعد بها ذرى المجد بين الأمم، فيقطع دابر أمريكا وغيرها من دول الكفر التى تكيد للأمة وتمكر بها مكر الليل والنهار.■